

Distr.: General  
14 March 2006  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو

### أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، الذي طلب المجلس مني بموجبه إطلاعه بانتظام على التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وتقديم تقرير عن ذلك. وقد طلب مني مجلس الأمن بعد ذلك، في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، أن أقدم إليه تقريرا مكتوبا كل ثلاثة أشهر.

٢ - ويركز هذا التقرير على التطورات المستجدة منذ تقريري الأخير المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2005/752)، وخاصة عن المواجهة التي جرت بين الحكومة والمعارضة في البرلمان والتي أعاققت إحراز تقدم في تطبيع العلاقات فيما بين مؤسسات الدولة.

### ثانيا - التطورات السياسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الوضع السياسي في البلد تسيطر عليه التوترات السياسية على مستوى الشخصيات والأحزاب. وانتقلت الانقسامات الحادة بشأن الانتخابات الرئاسية، التي جرت في عام ٢٠٠٥ إلى الجمعية الشعبية الوطنية، والتي تم استقطابها إلى كتلتين: كتلة تضم فصيلا منشقا من الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر وتؤيد الحكومة الحالية التي عينها الرئيس جاو برناردو فييرا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛ وتحالف الكتلة الأخرى مع الحكومة السابقة للحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، التي أقامها الرئيس في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.



وأصبح توازن القوى يتسم بالهشاشة، وليس في مقدور أي جانب تأمين تأييد مستدام في البرلمان.

٤ - وقد ذكرت في تقريرى السابق المقدم إلى مجلس الأمن أن من المتوقع أن تقدم الحكومة الجديدة برنامجها وميزانيتها لعام ٢٠٠٦ إلى الدورة البرلمانية العادية التي كان من المقرر أن تبدأ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. بيد أن الدورة قد تأجلت، وانعقد البرلمان أخيراً في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وقرر، بأغلبية ٥١ صوتاً مقابل ٣٩ صوتاً وامتناع عضوين عن التصويت، إدراج برنامج الحكومة في جدول أعماله.

٥ - وفي الوقت ذاته، ظل الناطق الرسمي باسم الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر يحث الرئيس فييرا على إقالة الحكومة بقيادة رئيس الوزراء أريستيديس غوميز والاستعاضة عنها بحكومة إنقاذ وطني ذات قاعدة عريضة تضم أيضاً أحزاباً غير ممثلة في الجمعية الشعبية الوطنية.

٦ - وبالرغم من تعهدات الحزب السابقة باحترام قرار المحكمة العليا المتعلق بدستورية قرار الرئيس بتعيين السيد غوميز رئيساً للوزراء، فقد نظم مسيرات مدنية للاحتجاج على قرار المحكمة الذي يؤيد قرار الرئيس. وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٦، انضم الحزب إلى عشرة أحزاب صغيرة أخرى كانت تؤيد مرشح الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر للرئاسة، وهو السيد مالامبا باكاي ساهما، وشكل الجبهة الجمهورية العريضة، والتي يتمثل هدفها، وفقاً للناطق الرسمي باسمها، في منع الديكتاتورية.

٧ - ويحيط جدل سياسي كبير آخر بتعيين بدلاء للنواب الموالين للحكومة الذين علقوا ولاياتهم بقبول مناصب وزارية في الحكومة الجديدة، فضلاً عن الاستعاضة عن النواب المتوفين والتعيينات للجان البرلمانية. واتهم بعض مؤيدي الحكومة رئيس البرلمان بالإعاقة والحزب، وأصبحت إدارة عمل الدورة يشوبها التوتر بصفة خاصة بتبادل الاتهامات في وسائل الإعلام وفي البيانات. وليس واضحاً ما إذا كانت قضايا الاستعاضة سوف تتم مناقشتها في الدورة الحالية للجمعية.

٨ - وما فتئ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو يبذل جهوداً بالتعاون مع مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لحمل الجانبين على حل خلافاتهما عن طريق التفاوض البناء. وتحقيقاً لتلك الغاية، بدأت عملية جمعت بين كبار مستشاري الرئاسة وممثلي الحكومة والأحزاب البرلمانية والمفوضية الدائمة للجمعية الشعبية الوطنية. وفي الوقت الذي أكد فيه المشاركون التزامهم بإجراء حوار بناء وتحقيق المصالحة، كانوا لا يزالون يحتاجون للتخلي بالإرادة للانتقال إلى مرحلة حل

المشاكل المشتركة من أجل المصلحة العامة. وكان هنالك وعي متزايد في أوساط العناصر الفعالة في المجتمع المدني بوجود كسر الجمود السياسي عن طريق الحوار. وعُرضت مختلف المبادرات التي قام بها المجتمع المدني على الرئيس فييرا الذي قال، في كلمة وجهها لمجموعات المجتمع المدني في شباط/فبراير، إنه مسرور من الرد الإيجابي لدعوته المتعلقة ببدء عملية المصالحة الوطنية. إلا أنه أكد الحاجة لتحقيق التوافق في الآراء والتنسيق والمواءمة بين مختلف المبادرات، وحذر من التنافس على الموارد.

٩ - ونظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو حلقة عمل في الفترة من ٢ إلى ٥ شباط/فبراير، استنادا إلى شراكته مع المعهد الوطني للدراسات والبحوث لغينيا - بيساو ومشروع بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب، الذي يتخذ من جنيف مقرا له، اشترك فيها ٢٢ مشاركا وضمت ممثلين لمجموعات المجتمع المدني ومواطني غينيا - بيساو في الشتات. ودرس المشاركون أسباب الأزمة السياسية الراهنة وناقشوا واقتروا استراتيجيات فعالة لمنع تردي الوضع ودعم التطورات الإيجابية. وحددوا بصفة خاصة سوء الإدارة والقيادة وانعدام الحوار البناء وغياب الرؤية الوطنية المشتركة على نطاق واسع فيما بين العناصر السياسية الرئيسية وضعف النظام القضائي كعوامل رئيسية فيما بين الأسباب المفضية إلى الأزمة السياسية الحالية. واقتروا، كأولوية عاجلة للتغلب عليها، الحاجة إلى تعزيز المبادرة المتعلقة "بتحقيق مصالحة وطنية كبرى" والبدء بعملية لإجراء مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة الوطنيين وتوحيد مبادرات الحوار المختلفة وتشجيع الحوار داخل الأحزاب السياسية الرئيسية. وباختصار، رأى المشاركون أن تُمنح الأولوية على المدى المتوسط لتحقيق "توافق عريض في الآراء" بشأن القضايا التي تحظى "باهتمام وطني كبير". ويمكن تحقيق ذلك، حسب رأيهم، بتشجيع الحوار وبناء توافق الآراء فيما بين الأجهزة ذات السيادة واستخدام الوسائط الإعلامية كأدوات للحوار البناء. كما اقترحوا أيضا تنظيم مائدة مستديرة للمأخين من أجل غينيا - بيساو.

١٠ - ومن أجل بناء القدرة الوطنية في مجال تحويل الصراع، وتحضيرا للبرنامج المشترك لتدريب البرلمانيين مع منظمة التنمية الهولندية على مهارات القيادة وتحويل الصراع، نظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو حلقة عمل تدريبية رائدة ليوم واحد في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ شارك فيها ٢٢ سياسيا وعنصرا فعالا من عناصر المجتمع المدني والضباط العسكريين المشاركون في مبادرات تحقيق المصالحة. وكان من أهداف حلقة العمل تحديد الأشخاص من بين المشاركين الذين يمكن تدريبهم ليصبحوا مدربين وميسرين في هذا المجال. وتمت الموافقة بإجماع المشاركين الذين عُرضت عليهم جوانب رئيسية نظرية وتطبيق تحويل الصراع، وزُودوا بآراء تتعلق بصله هذا التدريب بالواقع، على أن نهج تحويل الصراع

سيكون أداة مفيدة يمكن من خلالها معالجة أزمة البلاد السياسية، كما يمكن أن يساعد في توحيد مبادرات الحوار والسلام المختلفة. ورأوا أيضا أن حلقات العمل التدريبية هذه يتعين توفيرها لجمهور أكبر، ولا سيما من داخل البرلمان.

١١ - وبعد القرار الذي اتخذته الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، المنعقد في نيامي بالنيجر يوم ٢٣ الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قام وفد مشترك رفيع المستوى ضم فريقا تقنيا من الاتحاد والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيارة غينيا - بيساو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦. والتقى الوفد بالرئيس فييرا وبرئيس البرلمان ورئيس الوزراء لتبادل الرأي بشأن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحالية وقام الفريق التقني للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بدراسة تقديم المساعدة المالية والتقنية للبلد.

### ثالثا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

١٢ - لا تزال الحالة الاقتصادية والمالية في غينيا - بيساو عسيرة للغاية، ولا سيما في ضوء انخفاض الإيرادات الموسمية في الربع الأول من السنة. وكنتيجة لذلك، لجأت الحكومة إلى القروض التجارية وإصدار سندات خزانة عن طريق النظام المصرفي الإقليمي لجمع الأموال على حساب الدعم المتوقع في الميزانية والمقدم من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لتغطية النفقات الجارية. وبالتالي، فقد تم سداد مرتبات الخدمة المدنية من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ من خلال قرض تجاري قصير الأجل قدره أربعة بلايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

١٣ - وتخطط بعثة من صندوق النقد الدولي تم إلغاؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بسبب تغير الحكومة لزيارة غينيا - بيساو في آذار/مارس ٢٠٠٦. وسيكون هدفها إجراء المناقشات الثنائية السنوية مع السلطات بشأن التطورات والسياسات الاقتصادية للبلاد في عام ٢٠٠٥. بموجب المادة الرابعة من مواد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وسوف تعتمد مناقشة برنامج يتعلق برصد الموظفين لعام ٢٠٠٦ على موافقة البرلمان على برنامج عمل الحكومة.

١٤ - وأكد الاتحاد الأوروبي مؤخرا من جديد مشاركته المستمرة لغينيا - بيساو ووقع إضافة لزيادة مساعدته للبرنامج الإرشادي الوطني للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ مع غينيا - بيساو بمبلغ ١٠,٧ مليون يورو. واتفق الاتحاد الأوروبي والسلطات على صرف ٥,٧ مليون يورو

على إصلاح قطاع الأمن و ٥ ملايين يورو على دعم الميزانية في عام ٢٠٠٦. ومن الجانب الإيجابي أيضا ساهمت حكومة إيطاليا بمبلغ ١٩٣ ٠٠٠ يورو لصندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي تم تمديده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي الوقت ذاته افتتح مصرفان لهما روابط وثيقة بالمنطقة دون الإقليمية مركزين في بيساو، مما رفع عدد المصارف التجارية العاملة في البلاد إلى ٣ مصارف.

١٥ - ولم تبدأ السنة الدراسية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر كما هي العادة. وقد تأخرت حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بسبب انتشار وباء الكوليرا والإضراب الذي دعا إليه اتحاد المعلمين الوطني. واستمرت الاضطرابات بعد الدعوة التي وجهها اتحاد المعلمين الوطني لتنفيذ إضرابات إضافية في الوقت الذي تتواصل فيه المفاوضات مع وزارة التعليم لدفع متأخرات المرتبات ودفع علاوات إضافية ومناقشة قضايا تعاقدية أخرى.

١٦ - وفي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، ارتفعت معدلات التسجيل في السنة الأولى من مرحلة التعليم الأولي بأكثر من ٣٠ في المائة مع زيادة ملحوظة في عدد البنات المسجلات. وإثر طلب قدمته وزارة التعليم للحصول على دعم من الأمم المتحدة من أجل استعراض النظام التعليمي في البلاد وتكثيف الجهود لتحسين نوعية التعليم، يعمل فريق الأمم المتحدة القطري عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومانحن ثنائيين ومتعددي الأطراف للاستجابة على نحو بناء لهذه الطلبات.

١٧ - وفي أوائل شباط/فبراير أعلنت وزارة الصحة رسميا القضاء على وباء الكوليرا. وتقدم منظومة الأمم المتحدة المساعدة إلى السلطات في وضع التدابير للتأهب في حالات الطوارئ فيما يتعلق بالخطر الذي تشكله أنفلونزا الطيور على المنطقة.

١٨ - ونظرا لإجراء آخر تعداد وطني في عام ١٩٩١، طلبت الحكومة المساعدة من المجتمع الدولي لإجراء تعداد جديد تقدر تكاليفه بمبلغ ٢,٥ مليون دولار. وسيقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لإعداد الوثائق التقنية لهذا المشروع.

## رابعاً - الجوانب العسكرية والأمنية

١٩ - في ١٦ كانون الثاني/يناير، شرعت اللجنة الوطنية للقوات المسلحة المعنية بالمصالحة وإعادة الاندماج والتي تم إنشاؤها في شباط/فبراير ٢٠٠٥ في تنفيذ المرحلة الثانية من حملة التوعية التي تضطلع بها بدعم من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وتم توسيع عمل اللجنة ليشمل قطاعات الشرطة والأمن وغيرها من القوات شبه العسكرية.

ولتوطيد التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن سوف تركّز الأنشطة على جملة أمور منها الأثر السلبي لتعدد الأعراف على القوات المسلحة والدور الذي قامت به القوات المسلحة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة والحاجة لكي تشمل عملية المصالحة في غينيا - بيساو المواطنين الذين عملوا في جيش الاستعمار البرتغالي أثناء الكفاح لنيل الاستقلال. وشددت اللجنة على ضرورة تحقيق المصالحة والتبعية للسلطات المدنية والبقاء خارج الدائرة السياسية والحاجة للمساهمة في إقامة علاقات جيدة مع البلدان المجاورة.

٢٠ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو تقديم الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ قدم إلى الحكومة تقرير بعثة الفريق الاستشاري لتنمية القطاع الأمني التابع للمملكة المتحدة الذي زار بيساو في بعثة لتقصي الحقائق في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. واعتمدت الحكومة التقرير بوصفه أحد أركان عملية استعراض قطاع الأمن إلى جانب الورقة البيضاء للدفاع في البلاد والبرنامج المقترح للحكومة لعام ٢٠٠٦. وتنفيذا لإحدى التوصيات الواردة في التقرير أصدر رئيس الوزراء مرسوماً ينشئ لجنة مشتركة بين الوزارات تعنى بإصلاح قطاع الأمن. وباشرت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بقطاع الأمن والتي تضم جميع الإدارات الحكومية ذات الصلة عملها في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل عن كثب أيضاً مع وزارة الدفاع في إدارة الصندوق الاستثماري الذي تم إنشاؤه بتمويل من البرازيل باسم مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وبعد ذلك بقليل تم إنشاء لجنة توجيهية برئاسة وزير الدفاع لتوجيه عمل الفريق التقني والموافقة على مقترحاته قبل تقديمها إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات والحكومة. ويشارك مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأوروبي في اللجنة التوجيهية بصفة استشارية كمراقبين. وفي الفترة من ٢٠ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، وصل الفريق الاستشاري لتنمية القطاع الأمني في المملكة المتحدة إلى غينيا - بيساو في زيارته الثانية للتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتسهيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العمليات ومضمون ممارسة استعراض القطاع الأمني، بما في ذلك الاتفاق بشأن الأدوار والمسؤوليات المعنية.

٢١ - وحدثت زيادة في عدد وكميات الأسلحة والمخدرات التي تم الاستيلاء عليها وتم الشروع في مزيد من الإجراءات القضائية بشأن عمليات الاستيلاء هذه. إلا أن هذه الزيادة لم تؤد إلى الحد من الجنوح، مما قد يوحي بمعالجة النتائج بدلا من الأسباب. وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإيفاد بعثة إلى غينيا - بيساو في هذا الصدد في الفترة

من ٢٣ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لإجراء تقييم أولي لقدرات البلاد على إنفاذ القانون، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، فضلا عن الحالة في السجون. ووجد المكتب أن قدرات الحكومة أضعف من أن توفر أمن الحدود، مما نتج عنه نشوء شبكات إجرامية دولية تستخدم البلاد كنقطة عبور للتجار بالمخدرات. ولاحظ المكتب أيضا عدم قدرة الحكومة على ضمان تنفيذ الجزاءات، وبالتالي إقامة العدل بطريقة فعالة وشفافة. وشدد المكتب أثناء زيارته لمراكز احتجاز المدنيين في بيساو على أن إصلاح مرافق الاحتجاز التي وجدتها في أوضاع مروعة تثير قلقا كبيرا.

٢٢ - وسوف يحال التقرير التقني للمكتب عن التقييمات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التنفيذية بشأن المشروع وإقامة العدل، بما في ذلك إصلاح السجون، فضلا عن مراقبة الحدود الإقليمية إلى سلطات غينيا - بيساو ولشركاء التمويل المحتملين وستشكل جزءا لا يتجزأ من البرنامج المقترح لإصلاح قطاع الأمن الوطني.

٢٣ - وفيما يتعلق بعمليات إزالة الألغام، تم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تطهير مساحة مجموعها ١٠٧ ٨ ميل مربع من الألغام الأرضية والأجهزة غير المتفجرة ولغم مضاد للدبابات و ١٠ أجهزة غير منفجرة كبيرة و ٦٠٥ أجهزة غير منفجرة صغيرة. وأكمل المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام وهو سلطة تنسيق وطنية للأعمال المتعلقة بالألغام يحظى بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التحضيرات لإجراء دراسة استقصائية للأثر المترتب من الألغام الأرضية. وستوفر الدراسة الاستقصائية معلومات مفصلة عن طبيعة وموقع التلوث وآثاره على سكان غينيا - بيساو. وينبغي أن تتيح المعلومات المستمدة من الدراسة الاستقصائية بدورها إجراء تقييم أكثر دقة وفعالية وتحديد لأولويات الموارد في البلاد، فضلا عن إدراج قضية الأعمال المتعلقة بالألغام بشكل أفضل في التخطيط الإنمائي.

## خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٤ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو جهوده لتعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان بما في ذلك في مجال إقامة العدل. وقد ساهم انعدام المرافق الملائمة للاحتجاز وسوء أوضاعها في انتهاك حقوق المحتجزين. وكجزء من الرصد المشترك المنتظم لأوضاع الاحتجاز قام مندوب من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وممثلون لمكتب المدعي العام بزيارة ثلاثة مراكز لاحتجاز المدنيين في بيساو. وكان الهدف الرئيسي من الزيارة ليس فقط رصد الحالة، ولكن ضمان عدم إبقاء المحتجزين إلى فترة أطول من مدة الحجز القانونية.

٢٥ - ولا تزال قضايا الجنسين تحتل مركز الصدارة في برنامج المكتب. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، عقد المكتب اجتماعا تنسيقيا مشتركا حضره ممثلو ٨ منظمات غير حكومية ومعهد المرأة والطفل الذي تشرف عليه الدولة لمناقشة أفضل السبل لتعزيز حقوق المرأة وتحديد برنامج مشترك. وشدد المشاركون على ضرورة توسيع الاتصالات بين مختلف الجماعات لتفادي الازدواجية في الجهود ووافقوا بالإجماع على إنشاء لجنة تنسيق لاستكشاف إمكانات المجموعات النسائية في لعب دور رئيسي أكبر في توطيد السلام والديمقراطية في البلاد.

## سادسا - الملاحظات والتوصيات

٢٦ - لاحظت في تقرير السابغ أن الجهات الفاعلة في غينيا - بيساو تعالج خلافاتها بالطرق السلمية، عن طريق القنوات الدستورية الملائمة، مما يشكل خطوة هامة نحو بناء ثقافة احترام سيادة القانون. وأود أن أؤكد أهمية هذا النهج وملحاحيته، لا سيما اعتبارا للأثر السلبي للاستقطاب السياسي على التطور العام للبلد.

٢٧ - وليس من المبالغة في شيء التأكيد على العواقب الوخيمة لانعدام الحوار البناء. فقد أفضى إلى تقويض سلطة مؤسستين حيويتين من مؤسسات الدولة، هما المحكمة العليا التي يطعن فيها خصوم الحكومة، ورتاسة البرلمان التي يطعن فيها مناصرو الحكومة. ومن المهم والملح في آن واحد أن يعيد شعب غينيا - بيساو بسط سلطة مؤسساته الديمقراطية التي بدونها تتعذر كل مصالحة حقيقية، ويتقوض الاستقرار ويتوقف تدفق المساعدة الإنمائية. ومن الأساسي أن يترك تناقضات الماضي القريب جانبا ويحشد قواه من أجل الشروع في عملية للمصالحة الدائمة.

٢٨ - ولعل من البوادر المشجعة ذلك الالتزام القوي الذي أبدته شرائح واسعة من مجتمع غينيا - بيساو بالحوار البناء والمصالحة والتعمير، ولا سيما تلك المؤشرات الأخيرة التي تدل على أن الحكومة وخصومها مستعدون للسعي إلى إيجاد حل مقبول لخلافاتهم. كما أرحب بالتعاون الوثيق بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وأثني على مبادراتها المشتركة الرامية إلى ضمان إقامة شراكة بناءة بقدر أكبر لدعم غينيا - بيساو. وفي الوقت ذاته، أود أن أؤكد أنه يعود لشعب غينيا - بيساو وحده أمر التغلب على عدم الثقة، ونبذ المواقف العدائية والشروع في عمل مشترك لتحسين الظروف في بلده.

٢٩ - ويسرني بالغ السرور ما ألاحظه من دور إيجابي تقوم به القيادة العسكرية في توطيد عملية المصالحة وإعادة الإدماج، وكذا في العمل من أجل تشجيع إصلاحات القطاع الأمني رغم التوترات السياسية السائدة. وإذا كانت هذه العمليات في بدايتها، فإنه يبدو أن ثمة إرادة سياسية ناشئة للتقدم إلى الأمام. ويسرني كذلك أن ألاحظ توجيه قائد هيئة الأركان الذي يدعو الجيش إلى البقاء خارج الساحة السياسية والخضوع للسلطات المدنية. وأحث القيادة العسكرية على الثبات في عزمها.

٣٠ - وأرحب بجهود الحكومة الرامية إلى تحسين تقديم بعض الخدمات الاجتماعية، وكذا تحسين الظروف العامة للجيش والشرطة وقطاع العدل. ولا يزال من المتعين القيام بالشيء الكثير، نظرا للصعوبات المالية التي لا تزال تواجهها الحكومة. ولذلك أود أن أكرر ندائي العاجل إلى المجتمع الدولي من أجل مواصلة مشاركته في دعم غينيا - بيساو في هذه المجالات وفي غيرها، لا سيما من أجل تفادي تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية. فقد استثمر المجتمع الدولي بقوة وبصورة مجدية في مساعدة غينيا - بيساو على العودة إلى الحكم الدستوري، ومن المهم أن نظل، نحن وشعب ذلك البلد، مركزين على تعزيز التقدم المحرز بهذه التكلفة الباهظة. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على شركاء غينيا - بيساو، لا سيما على التضامن والالتزام الراسخين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأوروبي.

٣١ - وأخيرا، أود أن أشكر ممثلي لغينيا - بيساو، جواوو برناردو هونوانا، وموظفي المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله على التزامهم الراسخ وتفانيهم في تعزيز السلم والاستقرار والازدهار والتنمية في غينيا - بيساو.